

أمن وكيماوياً وصواريخ

غسان سلامة*

الموقف نظري في الأساس، فهناك فائدة كبيرة من إعادة تكراره، خصوصاً في الأذمة الحالية حيث ذُرَّ الجبارين يقدمان على سلسلة من القرارات البالغة الأهمية في مجال وقف سباق التسلح بينهما، والالقاء التدريجي للتسانة اسلحتهما الكيماوية، تناهياً عن انتهاء الحرب الباردة من أساسها. وينبغي على العرب التمسك بهذا الموقف المبدئي، اولاً لأنه موقف صحيح من الناحية الإنسانية البختة، وثانياً لأنّا يظهرّوا في العالم كأنّهم ذاهبون إلى التسلح بشتى أنواعه والناس منه راجعون.

- أما الجانب الثاني فيتعلّق بمشاريع نزع السلاح الشديد التدميري في منطقتنا، وموقف القمة كان واضحاً وصحيحاً. اما نزع كل أصناف أسلحة الدمار الشامل، واما البقاء عليها. اما ان يتزعّج العالم من الأسلحة الكيماوية في العراق او ليبانيا او سوريا ويستكثّ عن الرؤوس النووية التي تكتسّها إسرائيل، فهذا أمر غير مقبول، وقد اصاب القادة العرب هنا أيضاً بتأكيدهم هذا الرابط.

- اما الجانب الثالث في موقف القمة فهو تأكيد الرابطة العضوية بين سباق التسلح في الشرق الأوسط وبقاء كل النزاعات الدامية في المنطقة مفتوحة على المجهول. ذلك انه من الطفوليّة الاتّقاد أن التسلح يتم لذاته، او مجرد نزوات لدى حكام هذا البلد او ذاك. تحنّ نعلم طبعاً ان لدى بعض حكام المنطقة شهّرات قوّة وتسلط مبالغًا فيها، ونعلم تماماً ان عدداً من صفات السلاح الكبّرى قد تم لآن بعض المسؤولين بمحض عن العمولات الهائلة لنصريرها، لكن هذه بالذاتية امور ثانوية امام الاعتبار الأساسي، وهو التالي: ما دام ان النزاعات الأقلية المختلفة في المنطقة، وفي طليعتها النزاع العربي - الاسرائيلي لم تجد حلّاً، فمن الطبيعي ان يبقى سباق التسلح قائماً، وان تسعي الدول سعياً حتىّاً الى الحصول على اسلحة اكثر تقدّماً من الناحية التكنولوجية واكثر ارهاماً للعدو المحتل. وبكلام ادق: ما دام ان إسرائيل تحتفظ بهذا المزاج المஆئل ومن التطرف السياسي المعهود لدى زعمائها، فمن الطبيعي ان تسعي الدول العربية الى مزيد من التسلح، ومن التسلح الاكثر تدميراً.

ووقف هذا السباق مرتبط كما قال القمة العربية عن حق «في اطار الحل الشامل والعادل للنزاع في المنطقة».

هذا هو موقف القمة العربية في جوانبه الثلاثة، وعلينا نحن معشر العرب، اعتباره صائباً، حتى لو لم نكن من المتحمسين

■ في البدء كانت الصواريخ والرؤوس الكيماوية، العراق يهدى بتدمير نصف إسرائيل، اذا مست اسرائيل بمنشأته العسكرية، ولبّيّاً تفهم الغرب، ذات اليمين واليسار، بمحاولة القضاء على مصنع التهديدات السبب (او هو المثير، والله اعلم ايهما أصح) الذي احتجّت من أجله قمة بغداد، بعدما وضعت تحت شعار فضفاض هو «الأمن القومي العربي».

اقول شعار لأن «الأمن القومي العربي» تعبر لنا من منذ حوالي عقود من الزمن، واستعمل في كل المجالات: من مياه النيل الى سياسات التعرّب في الجزائر، ومن استيراد الغذاء الى معالجة التلوث في البحر. وصدرت الكتب تباعاً عن «الأمن الشذائي»... «والأمن العسكري»، «والأمن الثقافي» تناهياً عن «الأمن البيئي».. حتى ضاقت أنفسنا من تكرار التعبير، فتوصلنا الى اقتناع عميق بأن أي كاتب عربي، او باحث زميل، يخفي في اعماقه رجل امن، والا فلماذا أصبحت الكلمة بهذا الانتشار الواسع، في أي موضوع كان؟ وكان عزاؤنا اقتناع ضمني بأن الباحثين العرب يعلمون تماماً أن هم في كراسٍ السلطة لا يفهمون في النهاية الا موضوع الامن. لذلك قام الكتاب، عن وعي او عن غير وعي، بسرقة التعبير وباستعماله الواسع في كل المجالات، على امل ان ترمي كلمة «الأمن» السحرية نظر صاحب القرار الى سائل لا يهتم بها مثل الانفجار السكاني او العجز الغذائي او انتشار التصرّح او تلوث البيئة. كان الكاتب يقول للحكام: اسمعني فانا ايضاً رجل امن!

لذلك في «الأمن القومي العربي»، هو من الناحية الفلسفية شعار سحرى، وليس مفهوماً علمياً. انه ضوء احمر يشعله الكتاب لجلب الانتباه الى مواضع تشغله، وتشغل الناس ولا يهتم لها الحكام. من هنا كان تخوفنا ان تفتّهي قمة بغداد الى ترداد الشعارات البالية، الخالية من اي مضمون، غير اتنا، كغيرنا من الناس، فوجّتنا بغير ذلك، وشاركتنا غيرنا الارتياب الى سلسلة من القرارات في مواضع شتى، لا تخلو من الوضوح والدقة، وان كان تنفيذها يتطلب طبعاً مستوى من التكامل العربي غير الذي عهدناه في السنوات الماضية.

وعاجلت القمة، بين امور أخرى، المسالة التي كانت وراء اعقادها، اي اسلحة الدمار الشامل، وهي تلك الأسلحة غير التقليدية التي تشكّل قلة نوعية خطيرة في مستوى الدمار الذي تحدث، وبقصد بذلك التعبير اجمالاً اسلحة النووية، والكيماوية والبيولوجية (او الجرثومية). والحق يقال ان قرار القمة في هذا المجال كان صائباً في جوانبه الثلاثة الأساسية:

- فالقمة قررت اولاً أنها تدعو، مختلف الدول في العالم، الى نزع هذه الأسلحة، وعدم ادخالها الى المنطقة. وعلى رغم ان هذا

الآوتوماتيكيين الى ما تقره الأنظمة القائمة. لكنه شتان ما بين القرار المبدئي والتنفيذ العملي. فالقسم العربي قد عوّدتنا على القرارات الخطيرة التي يتوقف مفعولها قبل ان يجف الحبر الذي كتبت به. اذ لا يكفي ان يتخذ الحكماء العرب الموقف الصائب من مسألة ما، بل ينبغي عليهم اقناع الاطراف الدولية الأخرى به، فوراً بعد شوّه التوافق العربي عليه. وبالذات، كيف يمكن ترجمة قرار القمة مبادرات بيولوماسية تخدم الاهداف التي اتفقنا على اتخاذها؟ للإجابة عن هذا السؤال، من الضروري التذكّر ولو السريع بالصورة الاستراتيجية الحالية في المنطقة وعناصرها كما يأتي:

- لدى إسرائيل عدد (يُفوق المائة في الارجح) من الرؤوس النووية، بينما البرامج النووية العربية ما زالت في مراحل متاخرة من النطوير، بما فيها البرامج المعروفة في العراق وسوريا ومصر ولبنان.

- في المقابل فإن الأسلحة الكيماوية

انتشرت على نطاق واسع، ويبدو ان العراق حصل على «الكيماوي المزدوج» الشديد الفعال، ولكن دولاً آخرى في المنطقة طورت ترساناتها الكيماوية على ما يبدو بدءاً بباريس (التي استعملت نوعاً بدائياً منها سنة ١٩٨٥) وإسرائيل، وانتهاءً بسوريا ولبنان ومصر. ويفتر المخزون العراقي، في المصادر الغربية، بحوالي ٣٠ ألف طن.

- يبدو ان بلدان على الأقل (العراق

وإسرائيل) طروا (او هما في صدد تطوير)

بعض الأسلحة الجرثومية.

- هذه الأسلحة لا تكفي بذاتها، بل ينبغي على الدول ان تكون ايضاً قادرة على ايجادها. وهنا يجب القول ان دول المنطقة أصبحت واسعة القدرة في هذا المجال. فطائرات فالكون، وفانقون، وسكايبوك»، الاسرائيلية قادرة على حمل ٢٠٠ طن، او كيماوية تمسّك حوالى الف كيلومتر، ولدى إسرائيل القدرة على تموين هذه الطائرات بالوقود خلال التحليق، مما يزيد شعاع عملياتها. اما الجانب العربي فطور قدراته بالحصول على ملايين سوخوي - ٢٤، وميغ - ٢٩، والأولى لها شعاع يفوق ١٨٠ كيلومتر، تناهياً عن تمكن العراق من تطوير تكنولوجيا التموين بالوقود خلال التحليق.

- وإن فضلت هذه الدول، فقد أصبح لديها عدد هائل من الصواريخ المتوسطة المدى القادرة على حمل رؤوس كيماوية

تجمعاته السكانية ومدنه. ماذا يقدر العرب
ان يعملوا ازاء وضع كهذا؟ هذه عناصر
جواب:

١- العمل على ربط وقف سباق التسلح
بتتنفيذ القرارات الدولية. فالقانون الدولي
غير قابل للتجزءة، وعلى الدول العربية ان
توضح استعدادها لوقف سباق التسلح اذا
ابرز المجتمع الدولي جدية في تطبيق
القرارات المعروفة: ٢٤٠ و ٣٣٨ المتعلقان
بانسحاب إسرائيل من الضفة والقطاع،
و ٤٢٥ المتعلق بانسحابها من لبنان و ٥٩٨
المتعلق بانهاء الحرب العراقية - الإيرانية.

٢- التأكيد ان إسرائيل لم توقع بعد على
اتفاق الحد من انتشار الأسلحة النووية
بينما وقعتها العراق والسعودية و معظم
الدول العربية، وتاكيد التناقض في موقف
إسرائيل التي تقول انها لن تكون البداية
بادخال الأسلحة النووية بينما هي الدخالتها
بالفعل. وفي هذا المجال ينبغي التركيز على
ان الأسلحة الكيماوية ليست ابدا رادعا
كافيا في مواجهة السلاح النووي وليس
ابدا فعالية.

٣- تأييد الموقف السوفياتي القائل ان
هناك رابطا بين نزع السلاح الجاري في
أوروبا، وسباق التسلح في الشرق الأوسط.
فمن غير المعقول ان يجري هذان المساران
في اتجاهين معاكسين تماما، كما هي الحال
حاليا. وبالتالي ينبغي اظهار ان نزع
السلاح في أوروبا لم يكن ممكنا لولا حل
النزاعات (ومعها سمية المانيا، او الحرب
الباردة) وبالتالي فنزع السلاح في الشرق
الاوسي يتطلب الجدية نفسها في حل
النزاعات السياسية تهيئة لوقف سباق

التسليح.
٤- تجاهل قرار الدول السبع بنعنة نقل
تكنولوجيا الصواريخ. فهذا القرار كان
غريبا في اهدافه ولم توقع عليه دول مهمة
مثل الاتحاد السوفيتي او الصين. ناهيك
عن ان هناك دول عديدة مثل البرازيلين
والصين وكوريما الشمالية مستعدة لتصدير
تكنولوجيا الصواريخ لاسباب تجارية بحثة
لا علاقة لها بالجوانب السياسية.

٥- واخيرا التاكيد على العلاقة
العضوية بين قيام دولة فلسطينية مستقلة
ووقف سباق التسلح، اذ نعلم جميعا ان
سباق التسلح الاقليمي من اهدافه مواجهة
مرحلة قد تحصل قريبا تخدم فيها
الانتفاضة او تضرر، من دون تحقيق
اهدافها. اذاك سيصبح النزاع مرة اخرى
في جوهره صراعا بين العرب وإسرائيل،
وسينته يوم تعود فيه الدول العربية طرفا
مبشرا، ان لم تستطع الانفاضة تحقيق
الحق الفلسطيني. وان كان من شعار
مناسب للمرحلة المقبلة فهو الآتي: وحدها
الدولة الفلسطينية المستقلة قادر على وقف
سباق التسلح في الشرق الأوسط.

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة باريس
الاولى.

ونووية وجوثومية. فالعراق طور صواريخ
«الحسين» ٦٥٠ كلام) و«العباس» ٩٠٠ (كلم
و«تمون» ١٨٥٠) وسورية لديها «سكود»
٣٠٠ (كلم) و«اس.اس. ٢١» الدقيقة الاصادية.
ونجد أنواعا أخرى من هذه الصواريخ في
الجزائر ولبيبا ومصر ودول أخرى... ولدى
إسرائيل صواريخ عدة مشابهة، وهي تطور
حاليا انظمة لصواريخ مضادة للصواريخ.
- وتحاول دول المنطقة (بدءا بـ إسرائيل
والعراق) تطوير وسائل الرقابة بالأقمار
الاصطناعية، او بشراء طائرات الرادار
العملقة من طراز «واكس».

هذه بعض عناصر الصورة الحالية،
وهي تتطور مع تسارع وتيرة سباق التسلح
المختلف، وبالاهم الثمن. ومن الواضح تماما
ان هذا السباق سيستمر ويتصاعد ما دامت
نزاعات المنطقة بقيت بلا حل. وسيبقى قرار
قمة بغداد نظريا بحثا ان لم يلق صدى. ومن
الواضح ان ليس من مصلحة إسرائيل
تفجير حرب لمنع هذا السباق، اولا لأنها غير
قادرة على منع العرب من استعمال كل
الوسائل التي في متناول ايديهم، ولأن
ᐉصانع السلاح العربية أصبحت كثيرة
ومترفرفة بحيث يصعب ضربها في آن، ولأن
الفارق بين «موانع» ادوية ومصنوعة اسلحة
كيماوية ليس واضحا. ثم ان إسرائيل في
حاجة حاليا الى نوع من الطماهيرية النسبية
التي تسمح لها باستيعاب اكبر عدد ممكن
من المهاجرين السوفيات، قبل ان ينقطع
سيلهم الهائل لسبب او اخر.

وان كانت إسرائيل تفضلبقاء الامور
كما هي في الاجمال، على الاقل ربما يوطن
المهاجرون الجدد، فلا ينبغي على العرب ان
يعتدوا كثيرا بقدراتهم الجديدة. فميزان
القوى العسكري لا يزال يميل بوضوح الى
مصلحة إسرائيل في مجال التكنولوجيا
التقليدية، والاستعداد للحرب. كما ان
إسرائيل هي، ولفتره قد تدوم خمس سنوات
من الآن، الدولة الوحيدة ذات القدرات
النووية. في مقابل امكانات كيماوية عربية
اقل، تراهن على أكثر تم ان المساء، اذ الاميركية
لا سرائيل هي على حالها، رغم ان غياب
سورية عن قمة بغداد يشير في حد ذاته الى
النقص الدائم في التضامن العربي.

بكام آخر، فان الطرفين أصبحا في
وضع دفاعي افضل من السابق، والطرف
العربي ضائع قدراته الدفاعية في صورة
ملوسة. لكن الهجوم أصبح الطرفين اصعب
من السابق بسبب صعوبة تقدير اللحظة
التي قد يلجأ فيها هذا الطرف او ذاك الى
استعمال اسلحة دمار شامل. كما يصعب
تقدير نوع الكلام الرادع الذي يمتنع الطرف
الآخر من المبادرة خوفا من رد عنيف يطالول